شركة أسمنت تتهم الحكومة بالتعنت وتلجأ للتحكيم الدولى

شركة أسمنت تتهم الحكومة بالتعسف وتلجأ للتحكيم الدولى

لجأت الشركة العربية للأسمنت إلى الصحافة لعرض نزاعها مع الحكومة التى اتهمتها بالتحيز والكيل بمكيالين، وفرض رسوم إجبارية على شركات الأسمنت الجديدة تمنعها من المنافسة وفقا لتصريح «خوسيه ماجرينا» رئيس مجلس إدارة الشركة!

وكانت الشركة قد بدأت نشاطها عام ٢٠٠٧ بعد استكمال إنشاءات مصنعها بمدينة السويس، وبلغت استثماراتها ٥٦٦ مليون دولار ولم تتمكن من الحصول على تراخيص التشغيل بعد أن تم منعها من المشاركة فى المزايدة التى تمت إقامتها لهذا الغرض مما حمل الشركة سداد ٥٦٠ مليون جنيه لرخصة التشغيل و ٢٣٠ مليون جنيه لرخصة الكهرباء، كما رفضت وزارة الصناعة توفير الغاز اللازم لعمليات الإنتاج والتشغيل فى خط الإنتاج الثانى بالشركة!

ويوضح د. كريم حافظ المستشار القانونى للشركة، انها تاسست عام ١٩٩٧ على يد مجموعة من المستثمرين ورجال الأعمال، لإنتاج خمسة ملايين طن سنويا من الأسمنت، وقامت شركة «سيمنتوس لايونيون» الاسبانية بالاستحواذ على ٦٠٪ من أسهم الشركة المصرية للأسمنت فى عام ٢٠٠٤ وقامت بتكوين فريق إدارة مصرى - اسبانى، وفى عام ٢٠٠٧ انتهت من المرحلة الأولى لإنشاء مصنعها ثم استكملت المرحلة الثانية فى بداية العام الحالى.

وقال إن الشركة تقدمت للحكومة المصرية عام ٢٠٠٦ للحصول على رخصة التشغيل - للمرة الأولى - ولم تتمكن من الحصول عليها وبقى الوضع مجمدا حتى عام ٢٠٠٧ حين طرحت الحكومة مزايدة لتراخيص تشغيل مصانع الأسمنت، و«أجبرت» الحكومة الشركة على تطبيق نتائج المزايدة دون السماح لها بالدخول فيها! وأكد أن الشركة أقامت دعوى قضائية أمام المحاكم المصرية وصدر رأى هيئة مفوضى الدولة لصالح الشركة، وهناك دعوى أخرى أمام التحكيم الدولى يجرى الاعداد لها!

ونفى «خوسيه ماجرينا» رئيس الشركة ان يكون محمود الجمال صهر جمال مبارك له أى علاقة بإدارة الشركة أو اتخاذ القرارات بها مؤكدا ان حصته لا تقل عن ٥٪ من أسهم الشركة.. وقال إن العرض الذى قدمته الشركة للحكومة لتسوية النزاع يقضى بان تقوم الشركة بسداد دفعات شهرية لوزارة الصناعة من قيمة رسوم الترخيص قيمة كل دفعة ٨ ملايين جنيه مقابل تشغيل خط الإنتاج الجديد وإمداده باحتياجاته من الغاز، وذلك حتى صدور الحكم النهائى من المحكمة المختصة الذى تعهدت الشركة بتنفيذه فور صدوره، أو صدور قرار التحكيم الدولى.

الكرة الآن فى ملعب وزارة الصناعة التى ننتظر منها ردا يوضح حقيقة موقفها، خاصة ان لجوء الشركة للتحكيم الدولى يتهم الحكومة المصرية بعدم الالتزام بالاتفاق الذى تم توقيعه مع الحكومة الاسبانية لحماية الاستثمارات!

■ مصنع الأسمنت بالسويس

A cement company accuses the government of being arbitrary and reverts to international arbitration

ACC resorted to the media to present its dispute with the government, which the former accuses of treating cement producers unequally and imposing mandatory fees on new cement producers to prevent them from competing in the market, according to Jose Magrina, ACC CEO. The company started its activity in 1997, with $566 million worth of investments, and was not able to get operation licenses as it was banned from participating in the tender held for that purpose. Consequently the company had to pay EGP560 million in addition to EGP230 million for electricity supply. Moreover, the MoI refused to provide the company with gas required to operate the second production line. Kareem Hafez, the legal advisor of the company, said that it was founded in 1997 by Egyptian businessmen to produce 5 million tons of cement a year, then later on CLU bought 60% of the shares thereof in 2004. The

first production line was finished in 2007, and the second was finished earlier this year. He further said that ACC applied in 2006 to get the operation license however was not able to get it until 2007, where the government announced for a tender for cement production licenses, however although ACC was not allowed to participate in the tender, the government forced it to pay the highest amount paid in the tender. That's when ACC filed a claim and is preparing an arbitration claim s well. Jose Magrina denied that Al Gammal has any managerial role in the company, and said that he only owns 5% of the shares. He further explained the offer ACC proposed to the government, saying that they offered to pay EGP8 million a month to get the gas supply and operate the second line until a final verdict is issued. The ball now is in the MoI's court, as we wait for a response to justify the above, especially that the international arbitration case will be accusing the Egyptian government of not adhering to the agreement signed with the Spanish government to protect investments.